Distr.
GENERAL

S/RES/1063 (1996)
28 June 1996



مجلس الأمن

القرار ١٠٦٣ (١٩٩٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٦٧٦ المعقودة
في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة والقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة،

وإذ يحيط علما بالطلب المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦ المقدم من رئيس جمهورية هايتي إلى الأمين العام للأمم المتحدة (S/1996/431، المرفق)،

وإذ يشدد على ضرورة دعم التزام حكومة هايتي بالمحافظة على البيئة الآمنة والمستقرة التي هيأتها القوة المتعددة الجنسيات في هايتي واستمرت بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في هايتي،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (S/1996/416 و Add.1/Rev.1)،

وإذ يثني على دور بعثة الأمم المتحدة في هايتي في مساعدة حكومة هايتي على الوفاء بمسؤولياتها عن (أ) الحفاظ على البيئة الآمنة والمستقرة التي تمت تهيئتها، و (ب) تحويل الشرطة المدنية الهايتية إلى قوة محترفة، وإذ يعرب عن تقديره لجميع الدول الأعضاء التي أسهمت في بعثة الأمم المتحدة في هايتي،

وإذ يلاحظ انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وفقا للقرار ١٠٤٨ (١٩٩٦)،

وإذ يلاحظ الدور الأساسي الذي أدته حتى الآن الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، بدعم من الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة، في المساعدة على إنشاء قوة شرطة وطنية هايتية تؤدي عملها بصورة كاملة وذات حجم وهيكل كافيين، بوصفها عنصرا أساسيا لترسيخ الديمقراطية وتنشيط النظام القضائي لهايتي، وفي هذا السياق، إذ يرحب بالتقدم المحرز في إنشاء الشرطة الوطنية الهايتية،

وإذ يرحب ويدعم الجهود التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة، وبخاصة مساهمة البعثة المدنية الدولية في هايتي، لتعزيز ترسيخ السلام والديمقراطية في هايتي،

وإذ يحيط علما بالقرار المتعلق بالوجود الدولي في هايتي (S/1996/432 و A/51/164) المعتمد في الجلسة العامة السابعة للدورة العادية السادسة والعشرين لمنظمة الدول الأمريكية الذي ينص على جملة أمور منها تشجيع المجتمع الدولي على المحافظة على نفس مستوى الالتزام الذي أبداه خلال سنوات الأزمة، ويوصي بأن يقوم المجتمع الدولي، بناء على طلب حكومة هايتي، بالمحافظة على وجود قوي في هايتي وتقديم دعمه الكامل لتعزيز قوة الشرطة الوطنية وترسيخ البيئة الآمنة والديمقراطية اللازمة لتحقيق النمو والتنمية في المجال الاقتصادي، وإذ يدعو إلى زيادة مشاركة منظمة الدول الأمريكية،

وإذ يدرك الصلة بين السلام والتنمية وإذ يؤكد على أن الالتزام المستمر من المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية بمساعدة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في هايتي أمر لا غنى عنه للسلام والاستقرار في البلد على الأمد الطويل،

وإذ يرحب بالتقدم المتواصل نحو ترسيخ الديمقراطية من جانب شعب هايتي منذ عملية النقل السلمي التاريخي للسلطة من رئيس منتخب ديمقراطيا إلى رئيس آخر في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦،

وإذ يسلم بأن شعب هايتي يتحمل المسؤولية النهائية عن تحقيق المصالحة الوطنية، والحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة، وإقامة العدل، وتعمير بلده،

١ - يؤكد أهمية وجود قوة شرطة مدنية محترفة وقائمة بذاتها، تؤدي عملها بصورة كاملة، وذات حجم وهيكل كافيين، تكون قادرة على أداء الطائفة الكاملة من وظائف الشرطة، لترسيخ الديمقراطية وتنشيط النظام القضائي لهايتي؛

٢ - يقرر إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، من أجل مساعدة حكومة هايتي على تحويل الشرطة إلى قوة محترفة. وعلى المحافظة على بيئة آمنة ومستقرة تؤدي إلى نجاح الجهود المبذولة حاليا لإنشاء وتدريب قوة شرطة وطنية فعالة، ويؤيد دور الممثل الخاص للأمين العام في تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتشجيع بناء المؤسسات، وتحقيق المصالحة الوطنية والاصلاح الاقتصادي في هايتي؛

٣ - يقرر أن تتكون بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي بصفة أولية من ٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية و ٦٠٠ من الجنود؛

٤ - يرحب بتأكيد أن الأمين العام سيكون متيقظا لما قد يحين من فرص أخرى لتخفيض قوام القوة كي تتمكن من تنفيذ مهامها بأقل تكاليف ممكنة؛

٥ - يسلم بأن المهام الرئيسية التي تواجه حكومة هايتي وشعبها تشمل الإصلاح الاقتصادي والتعمير ويؤكد على أهمية قيام حكومة هايتي والمؤسسات المالية الدولية بالاتفاق في أقرب وقت ممكن على الخطوات الضرورية التي تمكن من توفير الدعم المالي الإضافي؛

٦ - يطلب إلى جميع الدول تقديم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والدول الأعضاء عملا بهذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة من أجل تنفيذ أحكام الولاية على النحو المبين في الفقرة ٢ أعلاه؛

٧ - يطلب كذلك إلى جميع الدول أن تقدم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني المنشأ بموجب القرار ٩٧٥ (١٩٩٥) لدعم الشرطة الوطنية الهايتية، لضمان أن تكون تلك الشرطة مدربة بقدر كاف وقادرة على العمل بصورة كاملة؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تقريرا إلى المجلس عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن بيان الاحتمالات لإجراء مزيد من التخفيضات في قوام البعثة؛

٩ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره.

- - - - -